مركز حمورابي

ملامح السياسة الخارجية لإدارة ترامب الثانية

توجهات تصعيدية وتحولات إستراتيجية

ملامح السياسة الخارجية لإدارة ترامب الثانية: توجهات تصعيدية وتحولات إستراتيجية

بقلم: محمد حسن سعد

الولايات المتحدة الامريكية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

27 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

مع إعادة انتخاب دونالد ترامب في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، يُنتظر أن تشهد السياسة الخارجية الأميركية تحولات جذرية تعكس التوجهات السياسية للرئيس الجمهوري الذي أصر وأعتمد خلال ولايته الأولى (2016 ـ 2020) على مبدأ "أميركا أولاً" الذي يركز على تعزيز المصالح الوطنية الأميركية وتقديمها على حساب التعاون الدولي. ومع تشكيله لفريق إدارته الثانية، يظهر أن هذه التوجهات ستستمر وربما تتصاعد، في ظل اختياره لشخصيات بارزة لها مواقف حادة ومتشددة تجاه عدد من القضايا الجيوسياسية الكبرى، من بينها الصين، إيران، روسيا، والقضية الفلسطينية، كما ان هذه التعيينات تُظهر بوضوح أن ترامب يعتزم الإستمرار في تعزيز العلاقات مع حلفاء واشنطن التقليديين مثل (إسرائيل) ودول الخليج، وكذلك ممارسة ضغوط متزايدة على حلفائه الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

توجهات رئيسية

تعكس اختيارات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب للمناصب القيادية في مجالات السياسة الخارجية والأمن والدفاع ملامح السياسة الخارجية التي تنوي إدارته اعتمادها للتعامل مع القضايا الدولية المحورية، مما يشير إلى توجهات رئيسية واضحة في التعاطي مع التحديات السياسية والأمنية على المستوى العالمي.

تعزيز الدعم غير المشروط (لإسرائيل): استراتيجية ثابتة

أحد أبرز ملامح السياسة الخارجية في إدارة ترامب الثانية هو إستمرار الدعم غير المشروط (لإسرائيل)، هذا الاتجاه يظهر بوضوح من خلال اختيار ترامب لحاكم ولاية أركنساس السابق، القس الإنجيلي مايك هاكابي، السياسي المحافظ والصديق الوثيق (لإسرائيل)، ليكون سفيراً لدى (تل أبيب). فهاكابي المعروف بمواقفه الصريحة في دعم الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ورفضه لحل الدولتين، يمثل تجسيداً للرؤية السياسية التي يتبناها ترامب لتسوية القضية الفلسطينية من خلال تصفيتها وانهائها، والقضاء على حلم إقامة الدولة الفلسطينية، وضمان حق العودة للفلسطينين في الشتات.

ويبدو أن الإدارة الأميركية الجديدة من خلال هذا التعيين، لن تكتفي فقط بالتأييد الدبلوماسي لإسرائيل، بل ستعزز دعمها العسكري والإقتصادي، وهو ما قد يخلق توترات متزايدة مع الفلسطينيين، ويعرض دول الطوق لمزيد من الاختلالات والتوترات بفعل دعم السياسات الإسرائيلية المتطرفة، إذ من الثابت إستمرار واشنطن في

تقديم تسهيلات غير مسبوقة في مجالات الأمن، الإقتصاد، والحماية ومنع الإدانة، مما يعزز التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة ويقوض أي أفق للتسوية السلمية.

تصعيد المواجهة مع الصين: سياسة تحدي متزايد

أما في الملف الصيني، فتظهر بوضوح التوجهات المحتملة لإدارة ترامب الثانية في تبني سياسة أكثر صرامة تجاه بكين، فتعيين ماركو روبيو، عضو مجلس الشيوخ المعروف بمواقفه المتشددة تجاه الصين، وزيراً للخارجية يُعد إشارة واضحة لهذا التحول، فروبيو يعتبر من أبرز الأصوات التي تدعو إلى مواجهة الصين على كافة الأصعدة، إذ كان قد طالب مراراً بفرض عقوبات إقتصادية قاسية على بكين بسبب قضايا حقوق الإنسان والتجارة غير العادلة.

ومن خلال روبيو، قد تشهد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين تصعيداً في الحرب التجارية، حيث من المحتمل أن تفرض واشنطن مزيداً من القيود على صادرات التكنولوجيا الصينية وتبني سياسة أكثر تشدداً حيال قضية تايوان، التي تمثل نقطة خلاف أخرى بين الطرفين. علاوة على ذلك، سيكون تعزيز التعاون العسكري مع حلفاء الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على رأس الأولويات، مما يزيد من التوترات الإستراتيجية في المنطقة.

الضغط المستمر على إيران: سياسة "الضغوط القصوى" تتجدد

تظهر إدارة ترامب الثانية نية واضحة لمواصلة سياسة "الضغوط القصوى" تجاه إيران، وهو ما يعكسه تعيين براين هوك، الذي شغل منصب المبعوث الأميركي الخاص لإيران في فترة ولاية ترامب الأولى، في منصب مستشار للأمن القومي. فهوك يُعتبر مهندس إستراتيجية الضغط على إيران التي شملت إعادة فرض العقوبات الإقتصادية والانسحاب من الاتفاق النووي.

ويتوقع أن يتم تعزيز هذه السياسات من خلال فرض عقوبات إضافية على القطاعات الإيرانية الحساسة، خاصة النفط والصناعات العسكرية، وفرض ضغوط متزايدة على حلفاء إيران في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة ترامب قد تواصل استهداف حركات المقاومة التي تدعمها إيران مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة، والحشد الشعبي في العراق، وحركة أنصار الله في اليمن، ما يساهم في تعميق عزلة إيران الدولية وفق تصورات إدارة ترامب.

ولا بد من الإشارة إلى التقارير الأخيرة المتعلقة باللقاء الذي جمع رجل الأعمال الأميركي إيلون ماسك مع السفير الإيراني في الأمم المتحدة إلى احتمالات توظيف الدبلوماسية غير التقليدية في سياسة إدارة ترامب تجاه إيران.

يُظهر هذا اللقاء اهتماماً متزايداً بتفعيل قنوات التواصل غير الرسمية لمعالجة الملفات الشائكة بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي والعقوبات الإقتصادية.

من المرجح أن تستخدم إدارة ترامب الثانية هذا النوع من اللقاءات كوسيلة لجس نبض القيادة الإيرانية واستكشاف فرص التفاوض بعيداً عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، دون اغفال سياسة الضغوط القصوى عبر العقوبات الإقتصادية الصارمة، مع تقديم حوافز محدودة لإيران للحد من أنشطتها النووية والصاروخية. من هنا يفهم اللقاء بين ماسك والسفير الإيراني على أنه خطوة أولية لفتح مساحات للحوار، خاصة فيما يتعلق بقضايا التقنية النووية والإقتصاد التي تُعتبر حيوية لإيران.

العلاقة مع روسيا: البحث عن توازن دقيق

إن تنفيذ الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب لتعهداته بوقف الحرب الأوكرانية سيشكل تحولاً جوهرياً في السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصراع الروسي ـ الأوكراني، ويلاحظ ان تعليقات كبار مسؤولي الإدارة الأميركية الجديدة غالباً ما تتسم بالتحفظ فيما يتعلق باستمرار تقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا، إذ يشيرون إلى أن الإدارة الديمقراطية السابقة، بقيادة الرئيس جو بايدن قد أخفقت في أخذ المخاوف الأمنية الروسية بعين الاعتبار، مما ساهم بشكل غير مباشر في تأجيج الصراع القائم بين موسكو وكييف على الرغم من الاراء الحادة لبعضهم تجاه روسيا باعتبارها المهدد للأمن الأوروبي. هذا الموقف يثير تساؤلات بشأن إستراتيجيات الإدارة الجديدة في معالجة الأزمة، خصوصاً في ظل تصريح ترامب المستمر خلال حملته الإنتخابية عن رغبته في لعب دور الوسيط لتحقيق السلام بين الطرفين.

علاوة على ذلك، تعكس اختيارات ترامب لفريق السياسة الخارجية في إدارته الثانية، التي تضم شخصيات بارزة مثل ماركو روبيو، ومايك والتز، وإليزابيث ستيفانيك، اتجاهاً جديداً في الإستراتيجية الأميركية تجاه الصراع في أوكرانيا، ومن المحتمل أن تفضل هذه الإدارة النهج الدبلوماسي والتفاوضي على الدعم العسكري المستمر الذي اعتمدته إدارة بايدن. هذه الإستراتيجية قد تسعى إلى إيجاد حل سياسي للصراع من خلال الوساطة المباشرة، على الرغم من تأكيد ترامب على ضرورة اتخاذ موقف حاسم تجاه روسيا.

هذا التوجه الدبلوماسي المحتمل سيحمل تأثيرات عميقة على مسار الصراع في أوكرانيا، وقد يسهم في تغيير المشهد الجيوسياسي في منطقة أوروبا الشرقية. فبينما كانت إدارة بايدن تركز على تعزيز قدرات الدفاع الأوكرانية من خلال تقديم مساعدات عسكرية ضخمة، قد تتبنى إدارة ترامب سياسة أكثر توازناً تهدف إلى تهدئة التصعيد العسكري، وتوجيه الجهود نحو تسوية سياسية للصراع، مما قد يعيد تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا ويعيد تحديد دور واشنطن في إعادة الاستقرار الإقليمي الأوروبي.

إعادة تعريف التحالفات الدولية: الحلفاء تحت المجهر

إحدى السمات البارزة في السياسة الخارجية لإدارة ترامب الثانية هو الضغط المستمر على حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، فتعيين بيت هيجسيث وزيراً للدفاع يعكس هذا التوجه، حيث يُعرف هيجسيث بمواقفه الرافضة لتحمل الولايات المتحدة العبء الأكبر في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو يدعو إلى أن تتحمل الدول الأوروبية مسؤولياتها الأمنية بشكل أكبر.

مع تصاعد هذه المواقف، يتوقع أن تقوم إدارة ترامب بمطالبة الحلفاء الأوروبيين بتوفير تمويل أكبر لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتحمل مسؤوليات أكبر في مواجهة التهديدات العالمية. هذا التوجه قد يهدد بتقليص التزام الولايات المتحدة بالحماية الدفاعية لأوروبا مع التركيز على المصالح الأميركية المباشرة، ما قد يثير استياء بعض الحلفاء التقليديين، ويضع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اختبار جديد.

العلاقة مع دول الخليج: تعزيز التحالفات وتقوية النفوذ الإقليمي

من المتوقع أن تحافظ إدارة ترامب الثانية على تعزيز تحالفاتها مع دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات والبحرين، في إطار إستراتيجيتها الأوسع لتحقيق الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية في الشرق الأوسط. هذا التحالف الذي نشأ في إطار سياسات "أميركا أولاً"، سيعتمد على تعزيز التعاون العسكري والإقتصادي في ظل التهديدات المتزايدة من إيران وتنظيمات متطرفة أخرى وفق التوصيف الترامبي.

ترامب الذي تبنى سياسة دعم مستمر للأنظمة الخليجية، سيواصل تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع هذه الدول من خلال صفقات الأسلحة والتعاون الأمني، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتجارة. في الوقت عينه، قد يتم توسيع التعاون في مجالات مكافحة "الإرهاب"، حيث سيكون لدول الخليج دور محوري في دعم السياسات الأميركية في محاربة الجماعات والتي تضعها الولايات المتحدة على قوائم التنظيمات والجماعات الارهابية.

ويتوقع أن تُظهر إدارة ترامب الثانية اهتماماً بتعزيز "اتفاقيات أبراهام"، التي أُطلقت خلال ولايته الأولى، بهدف توسيع نطاق التطبيع بين (إسرائيل) والدول الخليجية، ومن المتوقع أيضاً أن تعمل الإدارة الجديدة على إدخال دول أخرى إلى الإتفاقيات، مع تقديم حوافز إقتصادية ودبلوماسية، مما يعزز النفوذ الأميركي في المنطقة ويكرّس تحالفات إستراتيجية طويلة الأمد.

وعليه تبقى الدول الخليجية حليفاً أساسياً لواشنطن في مواجهة "النفوذ الإيراني"، مما يجعل العلاقة بين الطرفين محورية في الحفاظ على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط كما تتصوره الولايات المتحدة الأميركية، وبما يؤمن ضمان مصالحها الكبرى في واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم.

حلفاء الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا: إستراتيجيات مشتركة وتحديات إقليمية

تشير التوجهات الأولية لإدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، إلى إعادة تقييم العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، في إطار رؤية أوسع لتحقيق المصالح الأميركية في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي. ويتوقع أن تركز الإدارة الجديدة على تعزيز الشراكات الأمنية مع دول رئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، إضافة إلى تطوير التعاون الإستراتيجي مع أستراليا والهند ضمن إطار التحالف الرباعي (QUAD).

ويبدو أن فريق ترامب للسياسة الخارجية، سيعطي الأولوية لمواجهة التحديات الإقليمية من خلال زيادة التدريبات العسكرية المشتركة، وتعزيز القدرات الدفاعية للحلفاء، والتأكيد على حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي. هذه الإستراتيجية لا تهدف فقط إلى ردع الطموحات الصينية في المنطقة، بل أيضاً إلى توطيد التحالفات بما يتماشى مع رؤية ترامب "لتقاسم الأعباء"، حيث يُتوقع أن تضغط واشنطن على شركائها لزيادة إنفاقهم الدفاعي وتعميق التزاماتهم الأمنية.

وفي الجانب الإقتصادي، من المرجح أن تسعى إدارة ترامب إلى إعادة صياغة العلاقات التجارية مع دول جنوب شرق آسيا بما يضمن تقليل العجز التجاري الأمريكي وزيادة النفوذ الإقتصادي في المنطقة، مع التركيز على بناء سلاسل توريد بديلة تُقلل الاعتماد على الصين. هذه السياسات مجتمعة قد تُعيد رسم المشهد الجيوسياسي والإقتصادي في آسيا وتعزز الدور الأميركي كفاعل رئيسي في استقرار المنطقة.

بناء على ما تقدم يمكن القول، ان تعيينات ترامب لفريق إدارته يشير إلى انها تتبنى سياسة خارجية صارمة تركز على تحقيق المصالح الأميركية أولاً وبشكل أحادي، ورغم أن هذا النهج قد يثمر عن بعض النجاحات في تعزيز النفوذ الأميركي وتحقيق مكاسب استراتيجية على المدى القريب، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر تصعيد التوترات الدولية. كما ستواجه إدارة ترامب الثانية تحديات جوهرية تتعلق بإدارة العلاقات مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا، فضلاً عن اختبار قوة ومتانة التحالفات التقليدية التي قد تتأثر بمتطلبات السياسات المتشددة. في ظل هذه التحديات، ستحتاج الإدارة الترامبية إلى إيجاد توازن دقيق بين تحقيق أهدافها دون التضحية باستقرار النظام الدولي أو التحالفات الإستراتيجية القائمة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة